مجلة دراسات في اللّغة العربيّة وآدابها ، فصليّة محكّمة ، العدد ٢، صيف ١٣٨٩ هـ ش ، ٢٠١٠ م

ظاهرة التناوب اللغوي بين المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية والمصدر

د. مالك يحيا*

الملخص

تحاول هذه الدراسة أن توضح أن ظاهرة التناوب اللغوي التي وردت في النصوص اللغوية، من شعر ونثر وقرآن كريم، تشيع في العربية، إذ قد تأخذ صيغة صرفية ما الأحكام النحوية والدلالية لصيغة أخرى وتتبادل معها مبنى ومعنى.

ونظراً لشيوع هذه الظاهرة وغزارة أمثلتها، فقد ركّز البحث على ظاهرة التناوب بين المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية والمصدر، وأورد كثيراً من الشواهد التي وضحت التالي:

أ ــ مجيء اسم الفاعل بمعنى المصدر.

ج ــ مجيء المصدر بمعنى اسم الفاعل.

د ــ اشتراك المصدر مع الصفات المشبهة وصيغ المبالغة في صورته الشكلية.

هـ ــ مجيء اسم المفعول بمعنى المصدر.

و ــ مجيء المصدر بمعنى المفعول.

وخلُص البحث إلى أنَّ التناوب أسهم في توسّع العرب في توظيف الصيغ الصرفية لإفادة معان متعددة غير معانيها الموضوعة لها، وهو توسع أثبت البحث أنَّ في ظاهرة التناوب اللغوي هذه مرونة واتساعاً واهتماماً بالمعنى وتنوعاً في الأساليب.

كلمات مفتاحية: التبادل اللغوي ــ التناوب اللغوي بين المشتقات والمصدر ــ أثر التناوب اللغوي في الدرس الصرفي.

مقدمة:

يجمع الباحثون على أن اللغة العربية من أغنى لغات العالم، وأكثرها ألفاظاً وعبارات، وأنها لغة موحية تتوخى الوضوح. وعلى الرغم من أن كثيراً من مفرداتها

* أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية .

قد ضاع، وأن كثيراً من شعرها لم يصل إلينا، كما قال أبو عمرو بن العلاء:«ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير»[١] فإن ما تمتلكه اللغة العربية الآن من مفردات يُعدُّ ثروة كبيرة لا يستهان بها.

وهذا ما جعلها لغة حية تفتح صدرها لتقبل الجديد اللغوي، تستطيع أن تعبر عن كل شيء يعترض الإنسان في حياته، بفضل ما تمتاز به من خصائص كالاشتقاق والنحت والمجاز وغيرها.

ومهما قيل عن صعوبة في قواعدها، وجفاف في أبواب نحوها وصرفها، فإننا نجد مرونة في كثير من مسائلها. ومن مظاهر المرونة في قواعد اللغة الصرفية ظاهرة التناوب اللغوي بين المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية والمصدر.

ونعني بالتناوب تبادل الأحكام اللغوية كأن تأخذ صيغة صرفية الأحكام النحوية والدلالية لصيغة أخرى، وتتناوب معها مبنىً ومعنىً.

منهج البحث:

وقد نهجت في هذا البحث منهجاً وصفياً، فدرست مواطن التناوب اللغوي بين المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية والمصدر، معتمداً على كثير من الشواهد القرآنية والشعرية التي توضح ظاهرة التناوب اللغوي، الذي يعد مظهراً من مظاهر توظيف المشتقات، اقتضاه توسع العرب في استخدام الصيغ الصرفية، والتنوع في دلالاتها.

أهداف البحث:

ومن هذا المنطلق فإن هذا البحث يهدف إلى تفسير ظاهرة التناوب اللغوي، وإلى تبيان أن ظاهرة التناوب التي وردت في النصوص اللغوية دلت على مرونة واتساع وقدرة على التنوع في قواعد اللغة، وعلى أن اللغة العربية بقدر اهتمامها بالألفاظ فإنها تجعل الأهمية الكبرى للمعاني وإن كان اهتمامها بالألفاظ كبيراً. ولاسيما أن اللـــغويين

١ــ ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح محمد أبـــو الفضل إبراهيم، القاهرة ــ دار نهضة مصر، د. ت. ص٢٧.

العرب قد عدّوا المعنى ملحظاً ضرورياً في استكمال التحليل وعمل المعرب[٢].

التناوب اللغوي بين اسم الفاعل والمصدر:

إن التناوب بين المشتقات والمصدر ظاهرة شائعة في العربية، إذ قد يأتي اسم الفاعل على صورة المصدر، وقد يأتي المصدر على صيغة اسمي الفاعل والمفعول، يقول ابن مالك: «ويجيء المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل»[٣] ومما جاء من المصادر على صيغة اسم الفاعل الثلاثي في كلام العرب: واقية، إذ يقال:«وقاه الله وقياً وواقية ووقاية، أي صانه»[٤]. فواقية مصدر جاء على زنة اسم الفاعل، ومثل ذلك كاذبة أي كذب[٥]، والصّاخّة قد تكون اسم فاعل، وقد تكون مصدراً[٦] وكذلك الطاغية، والعافية [٧].

وهذه مسألة شائعة في العربية، حصر العلماء كثيراً من ألفاظها[٨]. وقد جاء مثل هذا في الشعر. قال الفرزدق:

على حَلْفَةٍ لا أشتمُ الدّهرَ مُسلِماً ولا خارجاً مِنْ فِيِّ زورُ كلامِ[٩]

فاسم الفاعل (خارجاً) هنا هو في حقيقة دلالته مصدر، لأن خارجاً هو بمعنى خروج، وقد علّق المبرد على هذا بقوله: (إنما أراد لا أشتم ولا يخرج من فيّ زورُ كلام، فأراد ولا خروجاً، فوضع (خارجاً) في موضعه[١٠] .

٢ــ ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٢، مؤسسة الصادق، طهران. ١٣٧٨هـ ص٥٨٢ــ ٥٨٣.

٣ــ ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـــ ــ ١٩٦٧، ص٢٠٧ .

٤ــ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت د. ت .، مادة (وقى)

٥ــ لسان العرب، مادة (كذب) .

٦ــ المصدر السابق، مادة (صخَّ)

٧ــ المصدر السابق، مادة (طغى)، (عفا).

٨ــ ابن يعيش، موفق الدين، بن علي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ١٩٧٥م، ٦: ٥١ــ ٥٢، وانظر: قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط٢، ١٩٨٨، ص١٣٥.

٩ــ الفرزدق، ديوانه، دار صادر، بيروت، ١٣٨٠هـ ــ ١٩٦٠م. مج٢: ٢١٢

١٠ــ المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ)، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٣، ص٢٦٩.

وكقول سحيم:

عُميرةَ ودّع إنْ تجهزتَ غازياً كفى الشيبُ والاسلامُ للمرءِ ناهياً[١١]

فكلمة (ناهياً) وإن جاءت على وزن (فاعل)، فهي في الحقيقة دلالتها تصح أن تكون بمعنى المصدر، وهذا ما جوّزه ابن جني حين قال: «وقد يجوز أن يكون (ناهياً) هنا مصدراً كالفالح والباطل والغائر والباغز ونحو ذلك، مما جاء فيه المصدر على فاعل، حتى كأنه قال: كفى الشيب والإسلام للمرء نَهْياً ورَدْعاً»[١٢]

ومن مجيء اسم الفاعل بمعنى المصدر أيضاً، ما جاء في شعر الهُذَلي:

شنئت العَقْرَ عَقْرَ بني شُلَيلٍ إذا هبَّت لقارِئِها الرّياحُ[١٣]

قالوا: وهو مصدر قَرأتِ الريح: إذا جاءت لوقتها. قال الفراء: يجيء المصدر على فاعلة، نحو: الحاقّة، الصّاخّة، والعافية[١٤].

وقد أيّد القرآن الكريم هذا التناوب بين اسم الفاعل والمصدر، وهذا ما نجده في قوله تعالى: «يعلم خائنة الأعين»[١٥]. أي خيانة، وقوله تعالى: «ولا تزال تطّلع على خائنة منهم»[١٦]. قال الزمخشري: «قوله على خائنة على خيانة أو على فعلة ذات خيانة أو على نفس أو فرقة خائنة ..... وقُرئ على خيانة»[١٧].

وقال تعالى: «فأُهلِكوا بالطاغية»[١٨]. أي بطغيانهم، ويؤيد هذا ما ورد في قول أبي حيان: وقال ابن عباس وابن زيد أيضاً وأبو عبيدة ما معناه: الطاغية مصدر

١١ــ الحسحاس، سحيم عبد بني، ديوانه، تح: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص١٦.

١٢ــ ابن جني، أبو الفتح، عثمان (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تح. محمد علي النجار، ط دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٦، ١: ٣٤.

١٣ــ الزمخشري، أبو القاسم، جار الله محمود بن عمر، شرح الفصيح، تح. . ودراسة د. إبراهيم بن عبد الله بن جهور الغامدي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، مكة المكرمة ــ ١٤١٧هـ ــ ح١: ٥٨ .

١٤ــ ابن يعيش، شرح المفصل، ٦: ٥٢

١٥ ــ غافر ١٩.

١٦ ــ المائدة ١٣.

١٧ــ الزمخشري، أبو القاسم، جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت د. ت، ١: ٦١٦ .

١٨ ــ الحاقة ٥.

كالعاقبة فكأنه قال بطغيانهم. ويدل عليه «كذّبت ثمودُ بطغواها»[١٩].

فالشواهد الشعرية والقرآنية السابقة تشي بوجود التناوب اللغوي بين اسم الفاعل والمصدر، وفي ذلك دليل على سعة العربية ومرونة قواعدها الصرفية.

وقد يرجع التناوب بين اسم الفاعل والمصدر إلى تطور بناء الصيغة نفسها وما يطرأ عليها من تغييرات صوتية من ذلك أن النادية اسم فاعل بمعنى المصدر كما في قولنا: «نادا نادية أي: نداء. وقال ابن منظور: إن أصلها نِداءة، قلبت إلى نادية، وجعل اسم الفاعل موضع المصدر»[٢٠]. فالتطور في الصيغة رافقه تطور في الدلالة.

التناوب اللغوي بين المصدر واسم الفاعل:

وتوجد صورة أخرى للتناوب بين المصدر واسم الفاعل ولاسيما الثلاثي، إذ قد ياتي المصدر بمعنى اسم الفاعل في كلام العرب، نحو قولهم: رجلٌ عدلٌ، أي: عادل[٢١]. ورجلٌ صَوْمٌ، أي: صائم[٢٢]. وقالت العرب: بنو فلان لنا سِلمٌ، أي مسالمون، وحَرْبٌ، أي مُحاربون[٢٣].

وهذه مسالة نصّ على شيوعها سيبويه، إذ ذهب إلى أن المصدر، قد يقع على الفاعل، وذلك قولك يومٌ غَمّ ورجل نَوْمٌ، إنما تريد النائم والغامّ [٢٤].

وقال الشاعر:

أجارتُكم بَسْلٌ علينا مُحَرّمٌ وجارتُنا حِلٌّ لكم وحليلُها[٢٥]

---

١٩ ــ الشمس١١ و الأندلسي، أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف (٧٥٤هـ)، البحر المحيط، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، د. ت. ٨: ٣٢١. وانظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (طغى).

٢٠ــ ابن منظور لسان العرب مادة (ندي) .

٢١ــ العيني، بدر الدين ، ت ٨٥٥هـ ، شرح المراح في التصريف، حققه وعلق عليه عبد الستار جواد، ص٣٦.

٢٢ــ الأستراباذي، رضي الدين، ت ٦٨٦هـ ، دار الكتب العلمية بيروت ،١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥م، ١: ١٧٦.

٢٣ــ الثعالبي، أبو منصور، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل ،ت ٤٣٠هـ، فقه اللغة وسر العربية، تح. مصطفى السقا إبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٣، ١٣٥٣: ١٩٣٨. ص٣٤.

٢٤ــ سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب. تح: عبد السلام هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. ،١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م،. ٤: ٤٣.

٢٥ــ الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح ديوانه، قدّم له ووضع فهارسه، د. حنا نصر الحتي. دار الكتاب العربي، بيروت ،١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٤م ، ص٢٩٢.

لقد استعمل الشاعر كلمة (بَسْلٌ) وهي مصدر، وكان عليه أن يستعمل اسم الفاعل باسل، وذلك لأنه لم يكن يقصد وقوع حدث في زمن معين، وإنما البسالة هنا غير مقيدة بزمن معين، ولذا جاء المصدر نيابة عن اسم الفاعل.

ومن ذلك قول الخنساء:

ترتع ما رتعتْ حتى إذا ادّكرت فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ[٢٦]

إن المصدرين (إقبال وإدبار) استعملا بدلالة أخرى وصف بهما الحدث فهما بمعنى مُقبلة ومدبرة.

وعلّق سيبويه على بيت الخنساء بقوله:«فجعلها الإقبال والإدبار فجاز على سعة الكلام كقولك: نهارك صائم وليلك قائم»[٢٧]. فهذه المصادر كلها مما وصف بها للمبالغة، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه، وقالوا: « رجل عَدْل ورضا وفضل، كأنه لكثرة عدله والرّضا عنه وفضله جعلوا العدل والرضا نفسهما، ويجوز أن يكونوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعاً فرجل عَدْلٌ بمعنى عادل، وماء غَور بمعنى غائر ورجل صوم بمعنى صائم»[٢٨].

وقال الشاعر:

فإن ترفقي يا هند فالرّفق أيمن وإن تخرقي يا هندُ فالخرق ألأمُ

فأنت طَلاقٌ والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثاً ومن يخرق أعقُّ وأظلمُ[٢٩]

فأتى بلفظ الطلاق، وهو مصدر، وأراد اسم الفاعل وهو طالق.

وقد جاءت آيات الذكر الحكيم مؤيدة لهذا التناوب، كما نص على ذلك بعض المفسرين من ذلك قوله تعالى: «الذين يؤمنون بالغيب»[٣٠]. والغيب مصدر بمعنى اسم الفاعل، وكذلك قوله تعالى: « وما تغني الآيات والنّذر»[٣١] والنّذر مصدر معناه المُنْذِر.

٢٦ــ الخنساء ديوان، دار صادر، بيروت، ١٣٨٣هـ ــ ١٩٦٣م، ص٣٨.

٢٧ــ سيبويه، الكتاب، ١: ٣٣٧.

٢٨ــ ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٥٠.

٢٩ــ المصدر السابق: ٤: ٤٣.

٣٠ ــ البقرة، ٣.

٣١ ــ يونس ١٠١.

ويدخل في هذه المسالة بعض ما جاء من المصادر في موضع حال، وقد كثر مجيء الحال مصدراً نكرة، وقد وضع سيبويه باباً سماه: (هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب، لأنه موقوع فيه الأمر)، قال فيه: «وذلك قولك: قتلته صبراً، ولقيته فجاءة ومفاجأة وكفاحاً ومكافحة، ولقيته عياناً وكلّمته مشافهة، ...»[٣٢]. كما نجد أن المبرد قد أكّد ذلك فقال: « ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسدّ مسده فيكون حالاً، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناءه، وذلك قولهم: قتلته صبراً، إنما تأويله صابراً أو مصبراً وكذلك جئته مشياً؛ لأن المعنى جئته ماشياً ...»[٣٣].

وقد ورد مثل ذلك في القرآن الكريم، قال تعالى: «قُلْ أرأيتم إن أصبح ماؤكم غوراً»[٣٤]. أي غائراً. وقال تعالى: «ثمَّ ادْعُهُنَّ يأتينّك سعياً»[٣٥]. أي ساعيات، مسرعات كما قال الزمخشري[٣٦].

ومن ذلك قوله تعالى «ويُرسِل عليها حسباناً من السماء فتصبح صعيداً زلقاً، أو يصبح ماؤها غَوراً»[٣٧]. وقد علّق الزمخشري على هذه الآية: قوله «صعيداً زلقا» فرأى أنها أرض بيضاء يُزلق عليها لملاستها، زلقاً وغوراً كلاهما وصف المصدر[٣٨].

ويبدو أن استخدام المصدر بمعنى اسم الفاعل مظهر من مظاهر التوسع في اللغة، وأن استخدام المصدر لإفادة معنى اسم الفاعل هو الأسلوب الأقدم تاريخياً للتعبير عن اسم الفاعل، وقد يدل على ذلك أن الوصف بالمصدر شائع في العربية، وعدّه العلماء ضرباً من الوصف.

وإذا وضع المصدر موضع اسم الفاعل وجرى مجراه يجوز لك فيه وجهان:

٣٢ــ سيبويه، الكتاب، ١: ٣٧٠.

٣٣ــ المبرد، المقتضب، ٣: ٢٣٤.

٣٤ ــ الملك، ٣٠.

٣٥ ــ البقرة، ٢٦٠.

٣٦ــ الزمخشري، الكشاف، ١: ٧٢٣ .

٣٧ ــ الكهف ٤٠ ــ ٤١.

٣٨ــ المصدر السابق، ٢: ٧٢٣.

١- أن تتركه مفرداً وتصف به المفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث، ويؤيد هذا ما ذكره ابن جني في مسألة الوصف بالمصادر، إذ ذهب إلى أن الوصف بالمصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو: رجل عدل، وامرأة عدل، وسبب ذلك أنهم أرادوا المصدر[٣٩]. وقد خطّأ السيوطي من يقول للمرأة عزبة بالتاء، فقال: «إنما يقال رجل عزب وامرأة عزب، لأنه مصدر وصف به فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث. كما يقال رجل خصم، وامرأة خصم»[٤٠].

ويُفهم من كلام السيوطي هذا، أن المصدر قد وُظّف توظيفاً جديداً هو الدلالة على الوصفية، ولذا فإن ما جاء من الصفات المؤنثة دون علامة تأنيث هو لحفظ الأصل، وهو المصدرية.

وقد عبّر العلماء عن هذا التوظيف بالأصالة والفرعية، إذ نصّ ابن منظور على أنَّ «الزّور، بمعنى الزائر، وهو في الأصل مصدر وُضع موضع الاسم، كصَوْم ونَوم، بمعنى صائم ونائم»[٤١].

ويمكن أن نعد الأصالة التي ذكرها ابن منظور، يمكن أن نعدّها المرحلة الأولى التي تمثل البنية التحتية وأنَّ التحول في الدلالة هو المرحلة الثانية التي تمثل البنية الفوقية. والمرحلة الأولى هي المعنى المعجمي، بينما تكون الثانية مبنية على السياق[٤٢].

٢ــ أن تثنيّه وتجمعه، فتقول: هذان عدلان، وهؤلاء عُدُول، ومما جاء على ذلك قول الشاعر:

وبايعت ليلى في خلاء ولم يكن شهود على ليلى عدول مقانع[٤٣]

٣٩ــ ابن جني، الخصائص، ٢: ٢٠٦ــ٢٠٧.

٤٠ــ السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تح: طه عبد الرؤوف سعد (مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥م، ٤: ١٦٣.

٤١ــ ابن منظور، لسان العرب (زور) .

٤٢ــ عمايرة، إسماعيل أحمد، بحوث في الاستشراق واللغة، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار البشير، عمان، ط١، ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٦م. ص٢٩٠.

٤٣ــ مجنون ليلى، ديوانه، جمع وتحقيق وشرح عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة، القاهرة، د.ت، ص١٨٦.

وقد علّق ابن يعيش على ذلك بقوله: « فجمع عدلاً ومقنعاً»[٤٤].

ويلاحظ أن مجيء المصدر بمعنى اسم الفاعل، واستخدام اسم الفاعل بمعنى المصدر. يدخل في باب التوسّع في توظيف الصيغ الصرفية لإفادة معانٍ متعددة، وقد عبّر العلماء عن شيء من هذا التوسّع والمرونة والتوظيف المتعدد للصيغ. يقول الرضي: « وقد يوضع اسم الفاعل مقام المصد، كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل»[٤٥]. والوضع الذي أشار إليه الرضي هو توظيف جديد لصيغة صرفية لأداء دور صيغة أخرى .

التناوب بين المصدر وصيغ المبالغة:

أما الاشتراك بين المصدر وصيغ المبالغة شكلاً فمسألة شائعة في العربية أيضاً. ومن ذلك أن(فَعِيْل) صيغة صرفية قد تستخدم لإفادة المبالغة، وهي من الصيغ التي يأتي عليها المصدر، نحو: الشهيق،والصهيل، والزفير، والهدير، والهويل، وأكثر ما ينقاس (فَعِيْل) مصدراً في الأصوات[٤٦]. وقد جاء المصدر على هذا الوزن في قوله تعالى: «وإن نشأ نُغْرِقْهم فلا صريخَ لهم ولا هم يُنْقَذون»[٤٧] وقد ذهب الزمخشري إلى أن صيغة (فَعِيْل) في لفظة (صَريخ) تكون بمعنى المصدر أي الصراخ نفسه، فيكون مصدراً بمعنى الإصراخ[٤٨]. ومنه قوله تعالى: «فلمّا استأيسوا فيه خلصوا نجياً»[٤٩] النجي قد يكون اسماً ومصدراً[٥٠].

وقد جعله ابن عطية مصدراً فقال: «النجيّ لفظ يوصف به من له نجوى واحداً أو

٤٤ــ ابن يعيش، شرح المفصل ١: ١٣.

٤٥ــ الأستراباذي، شرح الشافية ١: ١٧٧.

٤٦ــ البغدادي، عبد القادر ، ت ١٠٩٣هـ ، خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٩هـ: ١٩٨٩م. ٧: ٤١٦

٤٧ ــ يس: ٤٣.

٤٨ــ الزمخشري، الكشاف ٣: ٢٨٨.

٤٩ ــ يوسف: ٤٠.

٥٠ــ ابن منظور، لسان العرب، مادة (نجي)

جماعة أو مؤنثاً أو مذكراً، فهو مثل عدول وعَدْل»[٥١]. وقال الألوسي: « وحده وكان الظاهر جمعه لأنه حال من ضمير الجمع ولأنه مصدر بحسب الأصل كالتناجي أطلق على المتناجين مبالغة أو لتأويله بالمشتق والمصدر ولو بحسب الأصل يشمل القليل والكثير، أو لكونه على زنة المصدر لأن فَعيلاً من أبنية المصادر»[٥٢].

والذي يظهر من النقول السابقة أن (نجياً) هنا مصدر، لأن (فعِيلاً) تأتي للمصدر بلا تأويل، فهي إحدى صيغ المصادر، وأنها تدل على صوت، والغالب في المصدر الذي على (فَعِيْل) أن يدل على صوت.

ومن المصادر التي جاءت على (فَعِيْل) في غير الأصوات، النكير بمعنى الإنكار، والنذير بمعنى الإنذار، والعذير بمعنى العذر[٥٣]. ومن ذلك رحل رحيلاً، وذمل ذميلاً[٥٤].

وقد جاء المصدر على هذا الوزن في قوله تعالى: «آلر، تلك آيات الكتاب الحكيم»[٥٥]. فالحكيم صفة وضعت موضع المصدر أي: ذو الحكمة[٥٦]. ومثل هذه المصادر قد تلتقي في صورتها اللفظية مع صيغ المبالغة.

ومن الصيغ التي يشترك فيها المصدر والمبالغة من الناحية الشكلية صيغة (مِفْعال)، وقد جاء المصدر على هذا الوزن في قوله تعالى: «فأوفوا الكيل والميزان»[٥٧]، وقوله تعالى: «إنَّ الله لا يُخلِفُ الميعاد»[٥٨].

٥١ــ ابن عطية ،أبو محمد عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز، تحقيق على عوض وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت ٣: ٢٦٩ .

٥٢ ــ الألوسي ،شهاب الدين السيد محمود ، روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، قرأه وصححه محمد حسين العرب، دار الفكر، بيروت، د.ت ١٣: ٣٥ .

٥٣ــ البغدادي، خزانة الأدب: ٧: ٤١٦.

٥٤ــ الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، شرح د. محمد صالح الشنطي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل. ط١ ١٤٢٦هـ: ٢٠٠٥م ص٧٠.

٥٥ ــ يونس: ١.

٥٦ــ النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تح. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، دار النهضة العربية، ١٠١٩٨٥: ٤١٣.

٥٧ ــ الأعراف: ٨٥.

٥٨ ــ آل عمران: ٩.

يقول أبو حيان: « والكيل مصدر كنى به عن الآلة التي يكال بها، كقوله في هود "المكيال والميزان" فطابق قوله "والميزان"، أو هو باق على المصدرية، وأُريد بـ "الميزان" المصدر، كالميعاد لا الآلة فتطابقا»[٥٩] وهذا ما أكده عضيمة، إذ قال: «إنَّ الميزان يعني الوزن، وإنَّ الميعاد يعني الوعد، فالميزان والميعاد صفتان وضعتا موضع المصدر»[٦٠] ومنه قوله تعالى: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرائيلَ»[٦١]. والميثاق مصدر بمعنى الإيثاق أو الوثاقة أو التوثقة، فهو من الصفات التي وضعت موضع المصدر[٦٢].

وقد تأتي بعض المصادر على صيغة (فَعُول) فيلتقي بذلك المصدر مع ما جاء من صيغ المبالغة على هذا الوزن، ومن ذلك قوله تعالى: «فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ»[٦٣] وقبول مصدر. يقول الألوسي: «والقبول مصدر مؤكد للفعل السابق بحذف الزوائد، أي: قبلها قبولاً حسناً»[٦٤]. ومنه قوله تعالى: «النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ»[٦٥].

فهذه الألفاظ جميعها مصادر، و(فَعُول) من الأوزان الشائعة في المبالغة، نحو: كَسُول، شَكُور، وأَكُول. وقد ذكر أبو حيان أنَّ ما جاء من مصادر على صيغة (فَعُول) قليلة، منها: الوَضُوء، والطَهُور، والوَلوع، والقبول)[٦٦]. وذهب ابن جنّي إلى أن الأصل بالضم، أي الوقود، والقُبول، والوُلوع، وأنَّ الفتح يُعَدُّ لغة شاذة [٦٧].

٥٩ــ أبو حيان، البحر المحيط، ٤: ٢٣٨.

٦٠ــ عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، د.ت، القسم الثاني، ج٣: ١٦٧ .

٦١ ــ البقرة: ٨٣.

٦٢- العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، تح علي البحاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م، ١: ٤٤.

٦٣ ــ آل عمران: ٦٣.

٦٤ــ الألوسي، روح المعاني، ٣: ١٣٨.

٦٥ ــ البروج: ٥.

٦٦ــ أبو حيان، البحر المحيط، ١: ١٠٢.

٦٧ــ ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها، تح. علي النجدي ناصف، وعبد الحليم نجار، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ج ــ ع ــ م ١٣٨٦هـ، ١: ٦٣.

أما ابن منظور فينقل جواز الأمرين، أن يكون الوقود بضم الواو وفتحها مصدراً، يقول: «وقد جاء في المصدر فَعُول، والباب الضم، وقوله تعالى: "النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ" بالفتح معناه: التوقد فيكون مصدراً، والوُقود بالضم المصدر»[٦٨].

ويبدو أنَّ هذا الاشتراك بين المصدر وصيغ المبالغة من الناحية الشكلية من باب التوسع والمرونة في توظيف المشتقات. ويؤكد ذلك أن الصيغ السابقة وردت في أول استعمالاتها لإفادة المصدر، ثمَّ تطورت لإفادة معانٍ متخصصة، مثل المبالغة. ويؤيد هذا الرأي أن (فعّال) مصدر سامي قديم، تحول إلى المبالغة، واستبدلت به صيغة (تَفْعِيل) وهذا يدخل في باب تطوّر المصادر من مجرد الدلالة على الحدث إلى الدلالة على الوصف[٦٩].

التناوب بين المصدر والصفة المشبهة:

وقد يلتقي المصدر مع الصفات المشبهة في صورته الشكلية، ومن ذلك أن نَعْماء، وسرّاء، وبَغضاء، ورغباء، ونصيحة، وغيرها مصادر على أوزان الصفة المشبهة[٧٠].

ومن الأوزان التي يلتقي فيها المصدر مع الصفة المشبهة (فَعْل) نحو: قَتْل مصدراً، وضَخم صفة، وكذلك (فَعِل) نحو: لَعِب مصدراً، وبَطِر صفة. و(فُعَال) نحو: صُرَاخ مصدراً، وكُبَار صفة، و(فِعال) نحو: نِفار مصدراً، وفِساق صفة.

والحقيقة أن الاشتراك بين صيغ المصدر والصفة المشبهة شائع في العربية، ومما أسهم في الاشتراك بين المصدر وأبنية الصفة المشبهة شكلاً تعدد صيغ المصدر للفعل الواحد تعدداً قد يفضي إلى أن تتشابه بعض الأوزان مع أبنية الصفة، وهذا التعدد سمة ظاهرة في أبنية المصادر في العربية، نحو: هَلَكَ هُلْكاً، وهَلاكاً، وتَهْلُوكاً، وهَلُوكاً، ومَهْلكة، وتَهْلِكةَ وتَهْلُكة. وغيرها[٧١].

٦٨ــ ابن منظور، لسان العرب، مادة (وقد) .

٦٩ــ عمايرة، إسماعيل احمد، التطور التاريخي لأبنية المصادر في العربية، دراسة مقارنة مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات ج١٤، العدد ١، ١٩٩٦، ص٣١٣ ــ ٣٣٥ .

٧٠ــ قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص١٣٥ .

٧١ــ ابن منظور، لسان العرب، مادة (هلك) .

التناوب بين اسم المفعول والمصدر:

تستعمل العرب اسم المفعول بمعنى المصدر، من ذلك قولهم: حلفت محلوفاً، ومرجوع، وموعود، ومصدوقة ومكروهة، ومكذوبة، وموعودة[٧٢].

ووصف ابن مالك مجيء المصدر على زنة اسم المفعول من الثلاثي بالقلة، وفي غير الثلاثي بالكثرة[٧٣]. ووافقه في ذلك الرضي، وذكر من ذلك مَيْسُور، ومَقسُور، ومَجْلُود، ومفتون[٧٤]. ويفهم من كلام الرضي أنها مصادر جاءت على (مَفْعُول). فالميسور بمعنى اليُسر[٧٥]. والمجلود: الجَلْد أي الصّبر[٧٦]. ومثله المعقول بمعنى العقل، يقال (ماله معقول) أي عقل[٧٧]. بيدَ أن سيبويه أنكر مجيء المصدر على وزن (مَفْعُول)، وفسّر ما جاء من صيغة المصادر على هذا الوزن، بأن ذلك يراد به الزمان، ففي قولهم: دَعْهُ إلى مَيْسُورة، ودع مَعسُورة، كأنه قال: دَعْهُ إلى أمر يُؤْسَرُ فيه أو يُعْسَر فيه[٧٨].

غير أنَّ الواقع اللغوي يخالف ما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة، لأن كثيراً من المصادر جاءت على (مَفْعُول) وأقرَّ بها العلماء، وعليها شواهد من القرآن الكريم والشعر.

ومن المصادر التي جاءت على وزن (مَفْعُول) في الذكر الحكيم، قوله تعالى: «فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ»[٧٩]. فمفتون هنا هي بلفظ اسم المفعول لا بمعناه إذ اكتسبت دلالة المصدر وأدت معناه في السياق، وبالتالي فهي بمعنى الفتنة، وهذا ما أكده الزمخشري بقوله: «وقد يرد المصدر على وزن اسم المفعول»[٨٠]. وكذلك قوله

٧٢ــ سيبويه، الكتاب، ٤: ٩٧، العيني، شرح المراح ،ص٣٦ .

٧٣ــ الأستراباذي، شرح الشافية: ١: ١٦٨.

٧٤ــ المصدر السابق ــ ١: ١٧٥.

٧٥ــ ابن يعيش، شرح المفصل: ٦: ٥٢.

٧٦ــ الأستراباذي، شرح الشافية ،١٤: ١٧٤.

٧٧ــ ابن منظور، لسان العرب، مادة (عقل).

٧٨ــ سيبويه، الكتاب، ٤: ٩٧.

٧٩ ــ القلم ٥، ٦.

٨٠ــ الزمخشري، المفصل ٢٢٠.

تعالى: «ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ»[٨١] ، ومكذوب مصدر جاء على وزن مفعول[٨٢].

ولم يأت اسم المفعول بمعنى المصدر في القرآن الكريم وحده، وإنما وجدناه في أشعار العرب. قال الراعي النميري:

حَتّى إِذا لَم يَترُكوا لِعِظامِهِ لَحماً وَلا لِفُؤادِهِ مَعقولا[٨٣]

فقد وردت كلمة (مَعْقُول) بمعنى عقل. كما وردت كلمة (مُصاب) بمعنى الإصابة في قول الحارث بن خالد المخزومي:

أَظَلُومُ إِنَّ مُصابَكُم رَجُلاً أَهدى السَلامَ تَحيَّةً ظُلْمُ[٨٤]

وجاء (الموضوع) و(المرفوع) بمعنى الرفع والوضع، وهما ضربان من السير في قول طرفة :

مَوضوعُها زَولٌ وَمَرفوعُها كَمَرٍّ صَوبٍ لَجِبٍ وَسطَ ريح[٨٥]

ولعلَّ هذا التناوب بين اسم المفعول والمصدر، سمة تعكس مدى الاشتراك بين الصيغ الصرفية، وقد يكون استخدام اسم المفعول بمعنى المصدرأثراً من آثار مراحل الاختلاط في الأدوار والمعاني في اللغة كما يرى إسماعيل عمايرة[٨٦].

وإنَّ مجيء اسم المفعول بمعنى المصدر لم يقتصر على الثلاثي وحده وإنما تعداه إلى غير الثلاثي. ويدخل في هذا الباب المصدر الميمي ودلالته، وهو كثيراً ما يلتقي مع اسم المفعول شكلاً. قال تعالى :

«وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ»[٨٧]. أي تمزيق، وقوله تعالى: «إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ

---

٨١ ــ هود: ٦٥ .

٨٢ــ أبو حيان، البحر المحيط، ٥: ٢٤٠ .

٨٣ــ النميري، الراعي، ديوانه، جمعه وحققه راينهرت فايبرت ،بيروت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، ١٤٠١هـ، ١٩٨٠م، ص٣٣٦.

٨٤ــ المخزومي، شعر الحارث بن خالد، تح. يحيى الجبوري، ط١، بغداد، منشورات مكتبة الأندلس، ١٣٩٢هـ ،١٩٧٢م، ص٩١.

٨٥ ــ طرفة، ديوانه، شرح الأعلم الشنتري ،شالون، مطبعة فرطرند، ١٩٠٠ ص١٥٠. وانظر، ابن منظور، لسان العرب، مادة (وضع) ومادة(رفع).

٨٦ــ عمايرة، إسماعيل، التطور التاريخي لأبنية المصادر في العربية، ٣٣٥ .

٨٧ ــ سبأ: ١٩.

الْمُسْتَقَرُّ»[٨٨]. أي الاستقرار، وكذلك قوله تعالى: «وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ»[٨٩] وقد ذهب العكبري إلى أن (مستقر) يجوز أن يكون مصدراً بمعنى الاستقرار[٩٠].

وقد وردت كلمة (مُكرِم) بمعنى إكرام في قراءة من القراءات؛ قال تعالى: «وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ»[٩١]. وجاء في اللسان: «قال الأخفش: وقرأ بعضهم: "ومن يُهِنِ اللهُ فما له من مُكرَم" بفتح الراء، أي إكرام وهو مصدر مثل: مُخْرج ومُدْخَل»[٩٢].

ويظهر أنَّ شيوع اسم المفعول من غير الثلاثي لإفادة المصدر، يرجع إلى أن المصدر الميمي من غير الثلاثي يوافق شكلاً بناء اسم المفعول من غير الثلاثي، وهذا ما أسهم في التناوب بين صيغتي اسم المفعول والمصدر من غير الثلاثي.

وقد يأتي المصدر بمعنى اسم المفعول كثيراً في كلام العرب. يقول سيبويه: «وقد يجيء المصدر على المفعول، وذلك قولك: لبن حَلَبٌ، إنما تريد مَحْلُوب، وكقولهم: الخَلق، إنما يريدون المخلوق، ويقولون للدرهم: ضَرْبُ الأمير، وإنما يريدون مَضْرُوب الأمير»[٩٣].

والتبادل بين المصدر واسم المفعول، مسألة بينة في العربية. جاء في شرح الفصيح للزمخشري: «الكتاب مصدرُ كتبَ يكْتُبُ كتباً وكِتاباً وكِتَابة، ثم يوصفُ المفعول بالمصدر فيقال للمكتوب: كتابً وكِتابةً، كما يقال للمخلوق: خَلْقٌ، وللدّرهم المضروب: ضَرْب تقول: "هَذَا خَلْقُ اللَّهِ"[٩٤]، وهذا الدّرهم ضَرْبُ الأمير»[٩٥] وكذلك قوله: «اعملْ على حَسَبِ ما أمرتُكَ، وحسَبُ في هذا الموضع بمعنى مَحْسُوب، وفَعَل بمعنى مَفْعُول في كلامهم موجود، كقولهم: نَفَضٌ للمنفوض،

٨٨ ــ القيامة: ١٢.

٨٩ ــ البقرة: ٣٦.

٩٠ــ العكبري، التبيان في إعراب القرآن ١: ٥٣ .

٩١ ــ الحج، ١٨.

٩٢ ــ ابن منظور، لسان العرب، مادة (خرج) و مادة (دخل).

٩٣ــ سيبويه، الكتاب ٤: ٤٣ .

٩٤ ــ البقرة: ١٨٣.

٩٥ ــ الزمخشري، شرح الفصيح، ١: ٦ .

وخَبَطٌ للورق المخبوط»[٩٦].

وقد جاء بعض هذه المصادر المراد بها اسم المفعول في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: «وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ»[٩٧] فـ (كَذِب) مصدر على وزن (فَعِل) دلّ في هذه الآية على موصوف بالحدث، وهو اسم المفعول الذي أدى المصدر معناه ووظيفته. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: «كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقاً»[٩٨]. قال أبو حيان: «الرزق هنا المرزوق»[٩٩]. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: « وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ»[١٠٠] والنسل: مصدر أريد به اسم المفعول[١٠١]. ومنها قوله تعالى: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ»[١٠٢]، أي مكروه، فهو مصدر بمعنى اسم المفعول كما أشار الزمخشري في كشافه[١٠٣]. وقوله تعالى: «فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكّاً»[١٠٤]، أي: مدكوكاً. قال الزمخشري (دكّاً) أي مدكوكاً مبسوطاً مسوّى بالأرض، وكل ما انبسط من بعد ارتفاع فقد اندكّ[١٠٥].

ولعلّ هذا التناوب بين المصدر واسم المفعول مظهر من مظاهر التوسع اللغوي، فما جاء من المصادر بمعنى اسم المفعول، نحو: الخلْق بمعنى المخلوق، والحَلَب بمعنى المحلوب، قد يكون بقايا مرحلة كان يؤدي فيها المصدر معاني الصيغ الصرفية، ومن بينها اسم المفعول، وربما كانت هذه المصادر تفيد مجرد الحدث، ثم تطورت لإفادة معنى اسم المفعول، وفي مرحلة لاحقة مالت فيها اللغة نحو تخصيص المعاني الصرفية، وأصبح لاسم المفعول صيغته الخاصة به، شأنه في ذلك شأن بقية

٩٦ــ الزمخشري، شرح الفصيح، ٢: ٥٤٧.

٩٧ ــ يوسف: ١٨.

٩٨ ــ البقرة: ٢٥.

٩٩ــ أبو حيان، البحر المحيط ،٢: ١٠٨.

١٠٠ ــ البقرة: ٢٠٥.

١٠١ــ المصدر نفسه، ٢: ١٠٨.

١٠٢ ــ البقرة: ٢١٦.

١٠٣ــ الزمخشري، الكشاف، ١: ٣٠١.

١٠٤ ــ الأعراف: ١٤٣.

١٠٥ــ المصدر نفسه ،١: ٧٤٨.

المشتقات، وقد أسهم في هذا الأمر ما سمّاه النحاة الوصف بالمصدر، وهو ملمح تطور وظيفة المصدر من مجرد الدلالة على الحدث إلى إفادة أحد معاني الصيغ الصرفية.

خاتمة البحث:

و في نهاية المقالة يمكننا التسجيل، أهم ما النتائج البحث، وهي:

ــ بيّن البحث أن استخدام المصدر بمعنى اسم الفاعل، واسم المفعول بمعنى المصدر، مظهرٌ من مظاهر التوسّع في اللغة، وهو الأقدم تاريخياً للتعبير عن اسم الفاعل وقد يدل ذلك أن الوصف بالمصدر شائع في العربية، وفي ذلك تأكيد على أن العرب كثيراً ما تنعت بالمصدر، وتأتي بالحال مصدراً منكراً.

ــ أثبت البحث أن الاشتراك بين المصدر وصيغ المبالغة شكلا مسألة شائعة في العربية، ويبدو أن هذا الاشتراك يدخل في باب التوسع في توظيف المشتقات.

ــ بين البحث أن الاشتراك بين صيغ المصدر وأبنية الصفات المشبهة شكلاً متداول في كلام العرب، ومما أسهم في هذا الاشتراك تعدد صيغ المصدر، تعدداً قد يفضي إلى أن تتشابه بعض أوزان المصدر مع أبنية الصفات.

ــ أظهر البحث أن ما جاء من صيغ المصادر على وزن المفعول، يمكن أن يفسّر بأن صيغة (مَفْعول) من الصيغ الصرفية التي كانت تستخدم لإفادة معنى المصدر في مرحلة من مراحل طور اللغة. وفي مرحلة لاحقة مالت فيها اللغة نحو تخصيص المعاني الصرفية، وأصبح لاسم المفعول صيغته الخاصة.

ــ بين البحث أن شيوع اسم المفعول من غير الثلاثي لإفادة معنى المصدر يرجع إلى أن المصدر الميمي من غير الثلاثي قد يوافق شكلاً بناء اسم المفعول من غير الثلاثي.

ــ أظهر البحث كثرة النصوص اللغوية التي تشي بوجود ظاهرة التناوب بين المصدر والمشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ولحظ البحث أن هذه النصوص لم تقف عند الشعر وحده، ولا النثر فقط، ولا القرآن الكريم فقط، وإنما شملت ذلك كله.

ــ إن ما ورد في هذا البحث من شواهد، قوة لقواعد اللغة نحواً وصرفاً، ووصف لها بالمرونة والاتساع، والقدرة على التنوع.

المصادر والمراجع

ــ القرآن الكريم.

ــ الأستراباذي، رضي الدين (ت٦٨٦هـ) شرح الشافية، دار الكتب العلمية، بيروت (١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥م)

ــ الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح ديوانه، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه، د. حنا نصر حتي، دار الكتاب العربي، بيروت (١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٤م)

ــ الأصفهاني، أبو القاسم الحسين المعروف بالراعب، المفردات في غريب القرآن تح. محمد كيلاني، دار المعرفة، بيروت. د. ت.

ــ الألوسي، شهاب الدين، روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، قرأه وصححه محمد حسين العرب، دار الفكر، بيروت. د. ت.

ــ ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم (دار نهضة مصر، القاهرة) د. ت.

ــ الأندلسي، أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٥٤هـ)، البحر المحيط، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض ــ د. ت.

ــ البغدادي، عبد القادر (ت ١٠٩٣هـ) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

ــ الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت ٤٣٠هـ)، فقه اللغة وسرالعربية، تح. مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٣، ١٩٣٨م.

ــ ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح. محمد علي النجار، ط. دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٦.

ــ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها، تح. علي النجدي ناصف، وعبد الحليم نجار، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ج. ع. م، ١٣٨٦ هـ.

ــ الحسحاس، سحيم عبد بني، ديوانه، تح. عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.

ــ الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، شرح د. محمد صالح الشنطي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل، ط١، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م.

ــ الخنساء، ديوانها، دار صادر، بيروت، ١٣٨٣ هـ: ١٩٦٣ م.

ــ الزمخشري، أبو القاسم، جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح. عبد الرزاق المهدي، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠١ م.

ــ شرح الفصيح، تح، ودراسة د. إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، مكة المكرمة، ١٤١٧ هـ.

ــ سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح. عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٥ هـ، ١٩٧٥ م.

ــ السيوطي، أبو بكر، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تح. طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٥ هـ، ١٩٧٥ م.

ــ طرفة، ديوانه، شرح الأعلم الشنتمري، (شالون، مطبعة فرطرند)، ١٩٠٠ م.

ــ عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، د.ت.

ــ ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز، تح. علي عوض وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

ــ العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، تح. علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.

ــ عمايرة، إسماعيل أحمد، التطور التاريخي لأبنية المصادر في العربية، دراسة مقارنة، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، مج١٤، العدد١، ١٩٩٦ م.

ــ بحوث في الاستشراق واللغة، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار البشير، عمان، ط١، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٦.

ــ العيني، بدر الدين، (ت ٨٥٥ هـ)، شرح المراح في التصريف، حققه وعلق عليه عبد الستار جواد، د.ت.

ــ الفرزدق، ديوانه، دار صادر، بيروت، ١٣٨٠ هـ، ١٩٦٠ م.

ــ قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط٢، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.

ــ القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، تفسير القرطبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦ م.

ــ ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧ هـ، ١٩٦٧ م.

ــ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ت.

ــ المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥ هـ)، المقتضب، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣ .

ــ مجنون ليلى، ديوانه، جمع وتحقيق وشرح عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة، القاهرة، د.ت.

ــ المخزومي، شعر الحارث بن خالد، تح. يحيى الجبوري، ط١، بغداد، منشورات مكتبة الأندلس، (١٣٩٢ هـ، ١٩٩٧ م).

ــ النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تح. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، دار النهضة العربية، ١٩٨٥.

ــ النميري، الراعي، ديوان، جمعه وحققه راينهرت فايبرت، بيروت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، (١٤٠١ هـ، ١٩٨٠ م).

ــ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٢، مؤسسة الصادق، طهران، ١٣٧٨ هـ.

ــ ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥ هـ، ١٩٧٥ م.